اقتصاد

مصرف ليبيا المركزي يجمّد أعماله

طرابلس ـ **أسامة علي**

أعلن مصرف ليبيا المركزي، أمس الأحد، تجميد أعماله كافة، بعد اختطاف مجموعة مسلحة مجهولة أحد أبرز موظفيه. وذكر المصرف، في بيان نشره على صفحته الرسمية في «فيسبوك»، أن مدير إدارة تقنية المعلومات مصعب مسلم اختطف من قبل جهة مجهولة من أمام بيته صباح أمس الأحد، كما تعرض مسؤولون آخرون للتهديد بالاختطاف.

وفيما ندد المصرف باختطاف مسلم، وجدد رفضه «هذه الأساليب الغوغائية التي تُمارسها بعض الأطراف خارج إطار القانون، والتي تُهدد سلامة موظفيه واستمرار عمل القطاع المصرفي»، أعلن عن وقف أعماله المصرفية كافة في إداراته ومنظوماته، وأنه «لن يتم استئناف أعمال المصرف إلى أن يتم الإفراج عن السيد مصعب مسلم وعودته للعمل، وإيقاف مثل هذه الممارسات، وتدخل الأجهزة ذات العلاقة».

ومنذ أيام، تداولت وسائل إعلام ليبية تعرض مسؤولي مصرف ليبيا المركزي لتهديدات من جهات مجهولة، قبل أن يعلن محافظ المصرف الصديق الكبير ذلك في بيان أصدره الاثنين الماضي، أوضح فيه أنه أطلع السفير الأميركي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند على «التهديدات المتزايدة التي تطاول أمن المصرف المركزي وسلامة موظفيه وأنظمته» على هامش لقائهما في العاصمة التونسية لمناقشة «التطورات الأخيرة بشأن المصرف المركزي».

ونقل الصديق عن نورلاند تأكيده دعم بلاده «الكامل لمصرف ليبيا المركزي تجاه تلك التهديدات والمحافظة على استقرار المصرف المركزي من أجل القيام بالدور المناط به على أكمل وجه». وفيما تدور خلافات مكتومة بين المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس من جهة، ومجلس النواب (شرق) من جهة أخرى، حول علاقة الجهتين بمحافظ المصرف الصديق الكبير، أصدر مجلس النواب، الجمعة الماضي، أمراً بإيقاف العمل بالقرار الصادر في العام 2018 بتكليف محمد الشكري محافظاً لمصرف ليبيا المركزي، واستمرار تفويض الكبير بمنصب المحافظ. وبرر مجلس النواب قراره إيقاف تكليف الشكري «لمضي مدة تكليفه وعدم مباشرة مهام عمله من تاريخ صدور قرار تكليفه». وجاء قرار مجلس النواب في ظل أنباء متزايدة عن عزم المجلس الرئاسي، بدعم من حكومة الوحدة الوطنية، إصدار مرسوم رئاسي بإيقاف الكبير عن أعماله في منصبه، على خلفية تصرفه في وديعة مالية في إحدى الدول الصديقة لليبيا من دون أسانيد وغطاء قانوني.

وفيما تناقلت وسائل إعلام ليبية أنباء عن إحالة المجلس الرئاسي تقرير المراجعة الدولية الذي أنجزته شركة ديلويت الدولية حول مصرف ليبيا المركزي إلى مكتب النائب العام، لاحتوائه على مخالفات جسيمة مارسها المصرف المركزي، حجةً على ضرورة إخضاع الكبير للتحقيق من قبل النائب العام، أصدر مجلس النواب بياناً، مطلع الأسبوع، ندد فيه بـ «محاولات عدد من الأشخاص السيطرة على مصرف ليبيا المركزي خلال اليومين الماضيين»، قبل أن يسحب البيان بعد نشره بساعة.

وفي البيان المسحوب، طالب مجلس النواب النائب العام بالتدخل لوقف التهديدات التي يتعرض لها مصرف ليبيا المركزي، مشيراً إلى أن التهديدات تلك «بدأت بالتحريض على اقتحام مقر المصرف ثم محاولة إيجاد مبرر لعزل محافظه الصديق الكبير بالقوة والتهديد، بحجة أن مجلس النواب سبق له اتخاذ قرار بتكليف محافظ جديد». وإلى جانب مطالبته النائب العام بالتدخل، طالب المجلس البعثة الأممية في ليبيا بـ«اتخاذ موقف واضح وجاد ضد هذه المحاولات العبثية وإحاطة مجلس الأمن بالمخاطر التي تهدد مصرف ليبيا المركزي».

اندماج كوري لمنافسة الرقائق الأميركية

وقّعت شركتا «ريبليونز» و«سابيون كوريا» اللتان تصنعان رقائق الذكاء الاصطناعي في كوريا الجنوبية اتفاقية اندماج نهائية، حسب ما ذكرت الشركتان المملوكتان للقطاع الخاص، أمس الأحد. وكانت الشركتان قد أعلنتا مفاوضات الاندماج في يونيو/ حزيران الماضي. وهذه الصفقة هي أحدث محاولة من جانب الشركات الكورية الجنوبية لتحدي رواد رقائق الذكاء الاصطناعي العالميين مثل «إنفيديا» الأميركية. وفي حين أن «سابيون» ستكون الكيان الباقي من الناحية الفنية، إلّا أنه ستُعاد تسمية الشركة إلى «ريبليونز» بعد الاندماج، مع تولي قيادتها إدارة الشركة الجديدة، على أن يُطلق الكيان المندمج الجديد، الذي تقدر قيمته بـ1,4 تريليون وون (نحو مليار دولار) خلال هذا العام، وفقاً لصحيفة كوريا جونغ أنغ ديلي.

جناح «إنفيديا» في معرض للتكنولوجيا بمقاطعة تشجيانغ الصينية، 31 أكتوبر 2023 (Getty)

أخبار مختصرة

ارتفاع بورصة قطر

أغلق مؤشر بورصة قطر تداولاته، أمس، مرتفعاً بواقع 9,9 نقاط، اي بنسبة 0,10%، ليصل إلى مستوى 10135,37 نقطة. وتم خلال الجلسة، تداول 94 مليوناً و635 ألفاً و272 سهماً، مقابل نحو 220,68 مليون ريال (60,46 مليون دولار)، نتيجة تنفيذ 8750 صفقة في جميع القطاعات. وبلغت القيمة السوقية للأسهم المقيدة نحو 586,6 مليار ريال، مقارنة بحوالي 586,31 ملياراً في الجلسة السابقة.

تراجع السياحة في الأردن

اظهرت بيانات رسمية، أن عدد السياح القادمين إلى الاردن خلال النصف الاول من العام الجاري بلغ 2,79 مليون سائح، فيما بلغ الدخل السياحي للفترة ذاتها 2,33 مليار دينار (3,26 مليارات دولار). وبحسب التقرير، الذي نشرته وكالة الانباء الأردنية «بترا» أمس الأحد، وصل عدد العاملين بالقطاع السياحي حتى الربع الاول من العام الجاري الى 54 الف عامل، وبلغ عدد القادمين إلى المملكة عبر الطيران منخفض التكاليف والمنتظم 138 الف راكب قدموا على متن 993 طائرة، كما بلغت مبيعات التذكرة الموحدة 59 الف تذكرة.

وتظهر البيانات تراجع اعداد السائحين وعائدات القطاع مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث سجلت المملكة وصول حوالي ثلاثة ملايين سائح بعائدات بلغت 3,45 مليارات دولار، وفق بيانات صادرة عن البنك المركزي في يوليو/تموز 2023.

تسهيلات سعودية للصادرات

سجل بنك التصدير والاستيراد في السعودية قفزة في التسهيلات الائتمانية المقدمة خلال النصف الاول من العام الحالي، لتصل إلى 16,31 مليار ريال (4,34 مليارات دولار)، بارتفاع نسبته 128% مقارنة بمبلغ 7,15 مليارات ريال عن نفس الفترة من العام الماضي.

وتوزعت التسهيلات الائتمانية بين تمويل وتأمين عمليات تصدير المنتجات والخدمات السعودية غير النفطية، حيث بلغ إجمالي المبالغ المصروفة لطلبات تمويل الصادرات 7,03 مليارات ريال بنهاية يونيو/حزيران الماضي، بارتفاع نسبته 142% مقارنة بمبلغ 2,9 بنهاية نفس الشهر من عام 2023، وفق ما نقلته وكالة الانباء السعودية «واس» امس.

مبادرة طموحة لتحفيز سوق رأس المال في عُمان

مسقط ـ **كريم رمضان**

في قلب العاصمة العمانية، وقفت سارة، التي ساهمت في تأسيس شركة تكنولوجية ناشئة، أمام شاشة العرض في بورصة مسقط، تراقب بتحمّس صعود أسعار الأسهم، بعدما كان طرحُ شركتها في السوق المالية حلماً بعيد المنال قبل عام، وعبّرت عن سعادتها بتطور تحفيز سوق رأس المال في السلطنة، بعد إطلاق الحكومة برنامجاً داعماً له في 11 أغسطس الجاري.

قالت سارة لـ«العربي الجديد»: «لم أكن أتخيل أن أرى شركتي مدرجة في البورصة بهذه السرعة»، مشيرة إلى أن برنامج تحفيز سوق رأس المال «فتح آفاقاً جديدة للنمو والتوسع». ووفقاً لبيانات نشرتها هيئة سوق المال العُمانية في 15 أغسطس الجاري، شهدت البورصة زيادة بنسبة 15% في عدد الشركات المدرجة خلال الأشهر الستة الماضية، مع توقعات بمضاعفة هذا الرقم بحلول نهاية 2024.

ويمثل برنامج تحفيز سوق رأس المال مبادرة استراتيجية تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص استثمارية جديدة، خصوصاً للمستثمرين الصغار والمتوسطين، ويهدف إلى تعزيز دور السوق المالية العمانية في الاقتصاد الوطني، من خلال توفير خيارات تمويل متنوعة، تساعد على تمويل المشاريع طويلة الأجل بطرق أكثر استدامة.

ويقول الخبير الاقتصادي العماني، خلفان الطوقي، لـ«العربي الجديد»، إن المبادرة التحفيزية الجديدة تهدف إلى تعزيز نمو الشركات العائلية، وتحويلها إلى شركات مساهمة عامة، بدعم من هيئة الخدمات المالية وبالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين، خاصة بورصة مسقط وجهاز الاستثمار العماني ووزارة المالية وبرنامجها الوطني «استدامة».

وتستهدف المبادرة، التي وصفها الطوقي بالممتازة، عدداً محدداً من الشركات العائلية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن لكل شركة توجهاتها وأولوياتها واستراتيجيتها الخاصة، مشيراً إلى أن الحكومة العمانية تقدم حوافز متنوعة لتشجيع هذا التحول، من دون إرغام الشركات على المشاركة. وتتضمن الحوافز الرئيسية منح أولوية للقروض الحكومية، وتعيين مستشار تتحمل تكاليفه هيئة الخدمات المالية لمساعدة الشركات في عملية التحول، إضافة إلى تخفيض قيمة الضرائب وتقديم إعفاءات ضريبية لفترات محددة، بالإضافة إلى تحمّل الحكومة نفقات التحويل عند إتمام العملية، بحسب الطوقي.

أصول مصر... من يشتري أكثر

مصطفى عبد السلام

اليوم السعودية وأمس الإمارات، وغداً قد تأتي أموال قطر والكويت وسلطنة عمان والبحرين، وربما العراق وليبيا، وكل من لديه سيولة دولارية ضخمة وصناديق سيادية تمتلك مئات المليارات من الدولارات، فالجميع بات يتسابق على شراء أصول مصر الثمينة من شركات وأراض وبنوك وفنادق ومستشفيات ومدارس وقطاعات حيوية واستراتيجية ومحطات وقود، وغيرها مما قررت الحكومة بيعه، والتخلص منه في إطار اتفاق مع صندوق النقد والدائنين لتوفير سيولة توجه لسداد أعباء الدين الذي تضخم بصورة مرعبة في السنوات العشر الأخيرة، ومستحقات شركات النفط والغاز الأجنبية، ثم يوجه ما تبقى منها إلى تمويل واردات الدولة من سلع استراتيجية مثل الوقود والأغذية.

أمس استحوذت الإمارات على واحدة من أبرز المواقع الاستراتيجية في الدولة، مشروع رأس الحكمة، حيث اشترت مساحة تزيد عن 40 ألف فدان، في صفقة بقيمة 35 مليار دولار، تم تحويل 11 مليار دولار منها للجنيه، والباقي لتمويل تجارة مصر وسداد أعباء الديون ومتأخرات شركات الطاقة، وقبلها استحوذت الإمارات على درة أصول مصر من بنوك وشركات ومستشفيات ومدارس وفنادق وغيرها.

واليوم جاء دور السعودية، فقبل أيام أعلن وزير الاستثمار السعودي، خالد الفالح، أن «المملكة لديها توجه بزيادة استثمارات صندوق الاستثمارات العامة السعودي في مصر.. وتوجه بتحويل ودائعنا في مصر إلى استثمارات». ووفق المعلومات المتاحة فإن لدى السعودية ودائع بقيمة 10,3 مليارات دولار لدى البنك المركزي المصري، وإن المملكة تعتزم الاستحواذ على أراضي جميلة المقابلة لجزيرتي تيران وصنافير. وغداً تخرج علينا عشرات الأخبار التي تتحدث عن صفقات تجريها الصناديق الخليجية لشراء ما تبقى من أصول مصرية.

لا مانع لدي من تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية على مصر، فهذا مؤشر جيد، بشرط توجه تلك الأموال نحو الاستثمار المباشر، أي تأسيس مشروعات جديدة توفر فرص عمل وتغطي احتياجات الأسواق المحلية وتساهم في زيادة الصادرات، أما أن توجه إلى شراء أصول قائمة فهذا هو الخطر بعينه. صحيح أنه على المدى القصير توفر تلك الصفقات سيولة دولارية لخزينة الدولة تساعد الدولة في احتواء أزمة سوق الصرف، لكن على المدى المتوسط والبعيد، تحرم ميزانية الدولة من إيرادات تلك المشروعات عقب الاستحواذ عليها من مستثمرين أجانب، وسيحول أصحاب تلك المشروعات أرباحهم في نهاية كل عام، وهو ما يشكل ضغطاً شديداً على الإيرادات الدولارية للدولة وسوق الصرف، ويمثل ضغطاً متواصلاً على العملة المحلية.

مال وناس

لهيب الأسعار يطاول مصطافي مصر... وإقبال على «الساحل الطيب»

مصطافون في أحد شواطئ الإسكندرية، 29 يوليو 2022 (Getty)

ركود الشواطئ

دفع عزوف كثير من المصريين، لا سيما المنتمين إلى الطبقة المتوسطة، عن الاصطياف هذا العام، ولجوء آخرين إلى البحث عن بدائل رخيصة وسط الغلاء المعيشي، إلى انحسار كبير في الطلب على الإقامة بمناطق ساحلية عدة

القاهرة ـ **عادل صبري**

تسببت موجات الحرارة المرتفعة، في دفع كثير من الأسر المصرية إلى البحث عن فرصة للهرب من أجواء الصيف الساخنة، نحو المصايف، وقضاء إجازة سنوية، قبيل بداية العام الدراسي، لكن هذه الرغبة اصطدمت بالقدرات الإنفاقية المحدودة وسط موجات الغلاء المتلاحقة التي تلتهم ميزانيات معظم الأسر.

لجأت هويدا سالم إلى نقابتها المهنية، للحصول على وحدة سكنية بالمصايف المستأجرة في المحافظات الساحلية، لتعثر على غير العادة على عدة فرص بسهولة غير متوقعة هذا العام. فقد أخبرها الموظف المختص بأن حجوزات المصايف شهدت حالة من الركود خلال الموسم الحالي، متأثرة بارتفاع أسعار الإقامة بالوحدات، وتراجع قدرة أعضاء النقابة المهنية رفيعة المستوى، على تحمّل إيجارات الوحدات التي اعتادوا التعاقد عليها في الإسكندرية والساحل الشمالي على البحر المتوسط شمالي البلاد، واكتفاء بعضهم بالبحث عن بدائل بمصايف أقل شهرة وتكلفة. بعد مراجعة لأسعار قيمة الإيجار اليومي للمصايف، استقرت سالم على تأجير وحدة في قرية سياحية، على مشارف مدينة العلمين شمالاً، تفصل بين القرى القديمة التي أنشأتها الدولة خلال فترة التسعينيات، والتي يصفها كثير من المصريين حالياً بـ«الساحل الطيب» وتلك القرى التي تروج لها الحكومة حالياً، غرب العلمين، والمعروفة شعبياً بـ«الساحل الشرير».

تشير السيدة الخمسينية لـ«العربي الجديد» إلى فرحتها بحجز رحلة لمدة أسبوع، بمتوسط 1000 جنيه يومياً، لوحدة شاطئية ذات إطلالة مباشرة على البحر، تتحمل إقامة أسرة كبيرة أو أسرتين صغيرتين. وتقول إنها فوجئت بعد دفع قيمة الرحلة، بأن السفر يجري على نفقة المصطافين، وبطريقتهم الخاصة، حيث قررت النقابة وقف السفر الجماعي إلى الشواطئ مع ارتفاع تكلفة النقل، وعدم رغبة شركات النقل بالتعاقد طويل الأمد مع المؤسسات، خشية الزيادة المتكررة التي تحدث بأسعار الوقود، والتي ارتفعت مرتين بنسبة 35% خلال أربعة أشهر فقط.

طردت هويدا مخاوفها من مشقة السفر والقيادة لمسافة 250 كيلومتراً، أملاً في قضاء إجازة سعيدة، مع أولادها بسن المراهقة، في منطقة هادئة، وعلى مقربة من «الساحل الشرير» الذي يسمع عنه أبناء الطبقة الوسطى، من دون القدرة على الاقتراب منه، لإدراكهم المخاطرة المالية التي تتطلب الولوج إليه. خلال بحث السيدة المصرية عن بدائل تضمن لها توفير نفقات الإقامة، أعدت كمية من الوجبات والأطعمة المختلفة، تضمن لها عدم الحاجة إلى شراء المأكل والمشرب إلا بحدود ضيقة، وبقدر الموازنة التي قررها رب الأسرة للإجازة السنوية. أدركت حسن رؤيتها، حينما نزلت بالقرية الشاطئية، حيث وجدت نوعيات قليلة من الأطعمة، تزيد أسعارها بنحو 30% عن تلك الأسعار المرتفعة السائدة في أسواق العاصمة، رغم ذلك تلاشت آمالها في المصيف الهادئ حينما رأت مجموعات بشرية قادمة بسيارات رحلات تسع كل منها 25 شخصاً، لقضاء يوم عطلة على شاطئ الساحل الطيب. تكرر مشهد المصطافين الغرباء عن القرية، عدة مرات، زادت حدته خلال يومي الجمعة والسبت، فأدركت عبر حوارها مع بعض النسوة على الشاطئ أنهن يأتين من الإسكندرية والمدن المحيطة بها، للنزول إلى البحر، الذي حرموا منه، في عروس البحر المتوسط، العام الماضي 2023، بعد إغلاق 17 شاطئاً من بين 43 شاطئاً، من شواطئ الإسكندرية، حتى نهاية الصيف الجاري سبتمبر/أيلول 2024، ضمن عملية واسعة استهدفت ردم أجزاء من البحر المتوسط، بطول 12 كيلومتراً، لمواجهة النحر المتزايد بساحل المدينة القديمة، وتوسعة الطريق الساحلي الواصل بين شرق الإسكندرية وغربها. ألغت محافظة الإسكندرية تشغيل الشواطئ المجانية، لم يتبق منها سوى المحصنة بالأحجار، والمحاصرة بالأمواج والتيارات العالية، ما حرم الفقراء من فرص الإطلالة والنزول إلى مياه البحر. وتحولت سواحل الإسكندرية إلى قطع متناثرة تهيمن على كل منها، مجموعة من الأفراد أو الكيانات التي أسندت إليها المحافظة إدارة الشواطئ العامة، مقابل رسوم سنوية. وتفرض الكيانات شبه الرسمية رسوماً تبدأ من عشرة جنيهات لدخول الفرد، إلى المنطقة الرملية المطلة على البحر، وتصل إلى 150 جنيهاً، في مناطق المنتزه والمعمورة، مع إلزام الأسر بتأجير الشماسي والمقاعد، بتكلفة تصل إلى 300 جنيه للأسرة في المناطق الشعبية، تصل إلى 1500 جنيه بمصايف المعمورة وسان استيفانو والتي كان يستهدفها في السابق المنتمون إلى الطبقة الوسطى.

فضلت الأسر الإسكندرانية، متوسطة الحال، اللجوء إلى الساحل الطيب، لقضاء إجازة خاطفة، مقابل ألف جنيه لليوم، بينما حُرمت المصايف على الفقراء، داخل الإسكندرية وخارجها، بسبب الغلاء الفاحش في أسعار السلع والمعيشة والانتقالات، التي يتمكن متوسطو الدخل من توفيرها عبر الرحلات الجماعية أو خدمات النقابات المهنية والعمالية لأعضائها بالشركات والبنوك.

تحولت جلسة هويدا سالم، أثناء ممارسة أولادها اللعب في المياه وعلى الشاطئ إلى حوار مع أترابها، حول غلاء المعيشة التي حرمت الأسر المتوسطة أمثالهم من السفر إلى مرسى مطروح (شمال)، بسبب الزيادة الهائلة في أسعار الإقامة، التي ارتفعت عن 1500 جنيه يومياً للوحدة السكنية، عدا عن تكلفة السفر التي تضاعفت بالقطارات والسيارات خلال الموسم الجاري، لتصل إلى 500 جنيه للفرد بين القاهرة ومطروح و300 جنيه من الإسكندرية للمناطق المحيطة بمرسى مطروح.

تراجع أعداد الشواطئ العامة من 425 إلى 166 شاطئاً في ست سنوات

جزائريون يؤجرون منازلهم للمصطافين... محاربة الغلاء

الجزائر ـ **سعيد بن اعمر**

ابتدع العديد من العائلات الجزائرية ذات القدرة الشرائية الضعيفة طرقاً مختلفة للحصول على دخل إضافي خلال موسم الصيف، لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة وسط الغلاء المستمر لأسعار غالبية المنتجات واسعة الاستهلاك. فقد دفعت الظروف المعيشية الصعبة عائلات جزائرية من ذوي الدخل الضعيف، لتأجير منازلها الخاصة شققاً مفروشة للسيّاح والمصطافين، كون هذه المنازل تقع بالقرب من شواطئ البحر، حيث يكثر الطلب عليها لقضاء فترة العطلة الصيفية، وتعتبر ولايتا جيجل وسكيكدة ومدينة القالة الواقعة على السواحل الشرقية للبلاد الأكثر استعمالاً لهذا النوع من النشاطات ذات الطابع السياحي. وتُعتبر إيرادات الكراء (الإيجار) مصدر دخل إضافي مهما للعائلات المعنية بهذا النوع من «النشاطات»، لتواجه من خلالها هذه الشريحة من المجتمع مصاريف كبيرة ترتبط بالإنفاق الاجتماعي والمدرسي وتكاليف مباشرة ترافقهما، تصل على أقل تقدير إلى سبعة آلاف دينار جزائري عن كل طفل متمدرس.

عرفت ظاهرة كراء المنازل الشخصية للسياح والمصطافين أبعاداً أخرى بعد انتشار اللجوء إلى وسائط التواصل الاجتماعي، لا سيما «فيسبوك»، حيث يستعمل أصحاب هذه الشقق الفضاء الأزرق وبعض المواقع المتخصصة للبيع والكراء لـ«الإشهار» والترويج لعروض كراء منازلهم، بدلاً من الأسلوب المستعمل في وقت سابق، القائم على انتقال المعلومة بين الأفراد (الأصدقاء والأقارب) في حدود ضيقة. وعادة ما تكون صيغة إجراء «عقد» الكراء بطريقة شفوية وغير رسمية، وهو الأمر الذي يجعل الطرفين يتجنبان تحمل أي رسوم أو ضرائب خاصة بالتسجيل، وبالمقابل يفرض هذا النوع من المعاملات ضرورة توفر مبدأ «الثقة» بالدرجة الأولى، علي أنّ بعض من يمارس هذا النشاط يُفضل الحفاظ على نسخ طبق الأصل من الدفتر العائلي أو بطاقات التعريف لزبائنه، كحماية إضافية لحقوقه.

ويلجأ آخرون، حسب مؤجرين تحدثوا لـ«العربي الجديد»، إلى إضافة بعض المبالغ فوق مبلغ الكراء، كضامن للحفاظ على الشقة والمقتنيات الموجودة فيها، واسترجاعه من قبل المستأجر عند التأكد من عدم تخريب أي جزء من الأجزاء المنزل، وهي المبالغ التي لا تضاف في حالة توفر الثقة بين الطرفين. على الجانب الآخر، يفضل المصطافون القادمون من المناطق الداخلية وجنوب البلاد كراء هذا النوع من الشقق، كونها تعتبر أقل تكلفة من الإقامة في الفنادق أو المركبات (وحدات داخل فندق أو مجموعات شقق أو شاليهات) السياحية، بصرف النظر عن نقص هذه المرافق مقارنة بحجم الطلب، حيث يقدر متوسط تكلفة قضاء ليلة واحدة في فندق مقبول (بنصف إقامة توفر فطور الصباح فقط) بعشرة آلاف دينار جزائري للفرد الواحد (74,36 دولاراً)، وبالتالي فإنّ تكاليف إقامة أسرة تتكون من أربعة أفراد تصل في أقل تقدير إلى 40 ألف دينار (297,45 دولاراً)، وهو مبلغ مرتفع بالمقارنة مع تسعيرة كراء الشقق المفروشة، أو حتى بالنظر إلى القدرة الشرائية للمواطنين.

وبالإضافة إلى هذا، تعتمد الأسر الراغبة في قضاء عطلة الصيف بالقرب من شاطئ البحر على كراء الشقق المفروشة كحل لتقليص تكاليف الإقامة إلى أقصى حد ممكن، حيث قال محمد (مواطن من ولاية أدرار في جنوب البلاد وهو أب لطفلين) لـ«العربي الجديد» إنّ «خيار الإقامة في شقة تتكون من ثلاث غرف يتيح لي تقاسم التكاليف بيني وبين شقيقي»، وذلك من خلال إقامة الأسرتين الصغيرتين في نفس الشقة، فالتسعيرة لا تأخذ بعين الاعتبار عدد الأفراد، كما هو الشأن بالنسبة للإقامة في الفنادق أو المركبات. وأشار محمد إلى أن الأسعار المطبقة على الكراء عادة ما تخضع أيضاً لمنطق التفاوض، على الرغم من أنها تتراوح في المتوسط بين أربعة آلاف إلى سبعة آلاف دينار (29,74 إلى 52,05 دولاراً) في الليلة، وبالتالي فإنّ المبلغ غير ثابت بل هو مرشح للانخفاض تارة بفضل قوة التفاوض مع المؤجر، وتارة أخرى حسب عدد الأيام المراد قضاؤها، فكلما كانت المدة أطول كانت التسعيرة مرشحة للانخفاض أكثر. ويفضل البعض، أيضاً، تأجير شقة على الإقامة في الفندق لضمان خصوصية أكبر لهم ولعائلتهم، كما هو الحال بالنسبة إلى عبد القادر (مواطن من ولاية سطيف شمال شرقي البلاد)، فقد ذكر أنّ الإقامة في الفنادق لإمضاء عطلة الصيف لا تستهويه، ويؤثر عليها كراء منزل أو شقة منفردة، تتيح له ولعائلته الخصوصية المنشودة وحرية الدخول والخروج وعدم التقيّد ببرامج الفنادق ومواعيد وجبات الإفطار وغيرها. وجاءت الجزائر في المرتبة الـ95 عالمياً من بين 108 دول في ترتيب أغلى بلدان العالم الذي يُصدِره موقع «WORLDDATA.INFO» بمؤشر تكلفة معيشة بلغ 28,1، بينما بلغ مؤشر القدرة الشرائية فيها 18,2، الأمر الذي يؤكّد معاناة المواطن الجزائري البسيط من الفجوة التي تزداد اتّساعاً بين قدرته الشرائية المنكمشة وتكاليف المعيشة المتزايدة.

الجزائر في المرتبة الـ95 عالمياً من بين 108 دول في ترتيب أغلى البلدان

تحقيق

تتسع ظاهرة عمالة الأطفال في اليمن، إذ اضطرت ملايين الأسر تحت ضغط ضيق العيش إلى الدفع بأصحاب الأيادي الصغيرة إلى الورش والمحلات التجارية والأسواق لتحصيل رزق زهيد يعينها على دعم قدراتها المالية الهشة

تزايد عمالة الأطفال في اليمن

نحو مليون و400 ألف طفل لمواجهة القدرات المالية الهشة

تعز ـ **فخر العزب**

مع شروق أشعة الشمس كل صباح يتوجه أحمد النجاشي (14 عاماً) إلى محل إصلاح السيارات الذي يعمل فيه منذ أكثر من عام في مدينة تعز جنوب غربي اليمن، حيث اضطرته الظروف المعيشية المتردية لأسرته مثل الكثيرين ممن هم في عمره إلى طرق أبواب العمل، علهم يعودون إلى أهلهم برزق زهيد.

يعمل أحمد في محل الميكانيك الذي يديره أحد أقاربه من الساعة الثامنة صباحاً حتى التاسعة مساء، مقابل راتب شهري يبلغ 70 ألف ريال (حوالي 36,6 دولاراً)، حيث يدفع القسط الأكبر مما يجنيه إلى والده للمساهمة في توفير احتياجات البيت. يقول لـ«العربي الجديد»: «مضطر للعمل من أجل توفير المصاريف لي ولأسرتي، لأنه إذا لم تعمل فلن يعطيك أحد شيئاً، وأساهم مع إخوتي في توفير احتياجات الأسرة المكونة من سبعة أفراد، ورغم أن العمل متعب لكنني تعودت عليه، كنت أشعر بالتعب في الأشهر الأولى لكن الآن تعودت عليه». يضيف: «درست حتى الصف الرابع وتعلمت القراءة والكتابة والحساب، ومن ثم تركت الدراسة كي أشتغل في محل الميكانيك التابع لأحد أقاربي، وامتلكت مهنة على أمل أن أفتح محلاً خاصاً بي، لأن مستقبلي صار في مجال إصلاح السيارات». ماهر الجرادي (13 عاماً) يجول شوارع تعز هو الآخر منذ السابعة صباحاً حتى الثانية ظهراً حاملاً ترمساً خاصاً ببيع «الآيس كريم» (مثلجات)، كي يساعد أمه بعد أن فقد والده الذي كان المعيل الوحيد للأسرة المكونة من أم وخمسة أطفال. يقول ماهر لـ«العربي الجديد»: «أعمل في بيع الآيس كريم، وهي مهنة مناسبة لسني، حيث أربح ما يقارب خمسة آلاف ريال يومياً، لم ألتحق بالمدرسة لأن أبي متوفٍ ولا يوجد من يتكفل بمصاريف دراستي أو إعالة أسرتنا، العمل ليس عيباً، وهو أفضل من التسول». أحمد وماهر، طفلان من بين مئات الآلاف من الأطفال اليمنيين الذين دفعتهم الظروف الاقتصادية الصعبة إلى العمل في سن مبكرة في أعمال شاقة، رغم أجسادهم النحيلة، حيث يضطرون لحرمان أنفسهم من حياة الطفولة، والخروج إلى سوق العمل. وساهمت الحرب التي تشهدها اليمن منذ العام 2015 في تزايد ظاهرة عمالة الأطفال، مع انهيار الوضع الاقتصادي، حيث توقفت رواتب الكثيرين، وانعدمت فرص العمل، وانهار سعر صرف العملة الوطنية إلى 1910 ريالات للدولار الواحد في مناطق الحكومة الشرعية و522 ريالاً للدولار في مناطق سيطرة الحوثيين، بينما كانت العملة الأميركية تعادل 214 ريالاً قبل اندلاع الحرب. وأشار تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيراً، أن 82% من اليمنيين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد. وتوقع البنك الدولي في أحدث تقرير للمرصد الاقتصادي لليمن في نهاية يونيو/حزيران الماضي، أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي في اليمن بنسبة 1% في العام الجاري 2024، بعد أن شهد انكماشاً بنسبة 2% في 2023 ونمواً متواضعاً بنسبة 1,5% في عام 2022، ما يؤثر سلباً على أسواق العمل ويرفع البطالة. وقدّرت شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة، المعتمدة دولياً، بقاء اليمن في صدارة قائمة أكثر الدول احتياجاً للمساعدات الإنسانية في ظلّ انعدام الأمن الغذائي. وبيّنت الشبكة، في تقرير أصدرته، الأسبوع الماضي، حول الاحتياجات المتوقّعة من المساعدات الغذائية الطارئة في الدول التي تغطّيها الشبكة، أنّ «من المتوقع أن يظلّ اليمن على رأس قائمة 31 دولة تغطّيها الشبكة، في معدّل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الغذائية الإنسانية بحلول فبراير/شباط 2025، يليه السودان ثمّ جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وإثيوبيا».

الباحث الاقتصادي معتز أحمد، قال لـ«العربي الجديد» إن «الفقر يعد السبب الرئيسي في تزايد ظاهرة عمالة الأطفال في اليمن، إلى جانب عوامل أخرى منها العوامل الاجتماعية التي ترى أن عمل الطفل يساعده على أن يكون رجلاً يتم الاعتماد عليه، وأن الطفل الذي يعمل باكراً سرعان ما يبدأ مشروعه التجاري الخاص، لا سيما أن بعض مناطق اليمن لا تزال مسكونة بأفكار التنافس التجاري، الذي يجعلها تدفع بالأطفال باكراً إلى سوق العمل». ويضيف الباحث الاقتصادي أن من ضمن العوامل التي ضاعفت من عمالة الأطفال أيضاً غياب أو قصور التشريعات التي تحمي حقوق الطفل، في ظل انهيار مؤسسات الدولة بسبب الحرب، كما أنه يتم انتهاك حقوق العمل للطفل الذي يعمل في ظل غياب القوانين التي تنظم سوق العمل وتضمن للعامل حقوقه».

وتشير تقارير وإحصائيات منظمات أممية خلال الأعوام الماضية؛ أن نسبة الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و11 عاماً تبلغ 11%، وتزيد النسبة مع التقدم في العمر إلى 28,5% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و14 عاماً و39,1% لمن هم دون الثامنة عشرة. ويقدر عدد الأطفال في الفئة العمرية بين خمسة أعوام و18 عاماً، بنحو ثمانية ملايين طفل وطفلة. ووفق تقارير حقوقية فإن عمالة الأطفال في اليمن، باتت واحدة من ظواهر الحرب المؤلمة، في ظل غياب الحماية من قبل الجهات الرسمية، وتدني تدخلات الوكالات الدولية والمنظمات الأممية لتوفير الحماية والحياة الكريمة للأطفال، لافتة إلى أن الكثير من هؤلاء الأطفال يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية وبعضها غير آمنة ولا تتناسب مع أعمار الأطفال الصغيرة، فضلاً عن أن الكثير منهم يتعرضون لانتهاكات متعددة.

وأظهر مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» في أكتوبر/تشرين الأول 2023، أن 29% من أطفال اليمن منخرطون في العمل، وتتراوح أعمارهم بين 12 و14 عاماً. ووفق تقرير أصدرته منظمة العمل الدولية في يونيو/حزيران 2021، احتل اليمن المركز الأول عربياً لعمل الأطفال بنسبة 13,6%، يليه السودان بنسبة 12,6% والعراق بنسبة 4,9%. ووصفت «يونيسف» وضع الأطفال في اليمن بأنهم «يُسلبون من مستقبلهم»، بسبب أكبر أزمة إنسانية تشهدها بلادهم، حسب بيان صدر عنها في مطلع 2023، أكدت فيه أن 23,7 مليون يمني يحتاجون إلى مساعدة، بينهم 13 مليون طفل. ووفق تقارير حديثة لمنظمات حقوقية، فإن نحو مليون و400 ألف طفل يمني هم أعداد الأطفال المنخرطين في أعمال متعددة، يشكل بعض منها خطراً على حياتهم، فضلاً عن حرمانهم من التعليم وأدنى استحقاقات الطفولة، إضافة إلى ما قد يلحق بهم من صدمات نفسية. وذكر تقرير حديث لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن مخيمات النازحين في اليمن باتت تكتظ بأكثر من 2,3 مليون طفل، موضحاً أن هؤلاء الأطفال «لا يحصلون على ما يكفي لسد احتياجاتهم من الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتغذية والتعليم والحماية والمياه». ويحظر قانون حقوق الطفل اليمني رقم 45 لسنة 2002، عمل الطفل دون سن الرابعة عشرة، ويحظر أيضاً تشغيل الطفل في الأعمال الصناعية قبل بلوغه سن الخامسة عشرة.

39,1%

تظهر إحصاءات دولية أن نسبة الأطفال العاملين في اليمن الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و11 عاماً تبلغ 11%، لتزيد إلى 28,5% بين الذين تتراوح أعمارهم من 12 إلى 14 عاماً، وتصل إلى 39,1% لمن هم دون الـ18 عاماً.

82% من اليمنيين يعيشون فقراً متعدد الأبعاد

ما يقرب من ثلث أطفال اليمن منخرطون في سوق العمل

مساعدات عاجلة لإغاثة المتضررين من السيول

دعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أمس الأحد، المانحين الدوليين، إلى تقديم 25 مليون دولار بشكل عاجل لإغاثة المتضررين من السيول في اليمن. جاء ذلك في منشور لكتلة المأوى التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عبر منصة إكس، وأعاد نشره الحساب الرسمي للمفوضية والمكتب الأممي لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن. وقالت الكتلة: «نداء عاجل من أجل اليمن... لقد أثرت الفيضانات الكارثية على أكثر من 294 ألف شخص» من دون ذكر زمن محدد. وأضافت: «قدم شركاؤنا مساعدات منقذة للحياة إلى 67 ألفاً و500 شخص، لكن لا تزال هناك فجوة تمويلية بقيمة 25 مليون دولار». ووجهت الكتلة الأممية مناشدتها للمانحين بالقول: «دعمكم يمكن أن ينقذ الأرواح... تبرعوا الآن». ومنذ مطلع الشهر الجاري، ازدادت كمية الأمطار الغزيرة في اليمن، ما أدى إلى وفاة العشرات، وتضرر الكثير من السكان، خصوصاً من يعيشون في مخيمات التهجير. ويعاني اليمن ضعفاً شديداً في البنية التحتية، ما جعل تأثيرات السيول تزيد مأساة السكان الذين يشتكون هشاشة الخدمات الأساسية، جراء الحرب التي بدأت قبل نحو عشر سنوات.

طفل يعمل في تقطيع الحجارة في مدينة تعز، 20 نوفمبر 2021 (أحمد الباشا/ فرانس برس)

مال وسياسة

يتساءل العديد من مواطني الدول العربية عن الأسباب وراء الدعم اللامحدود الذي تحظى به إسرائيل من القوى الغربية، وماهية المصالح التي تجنيها من وراء هذا الدعم الذي يثير سخط شعوبها. في هذا التحليل نتناول 4 مصالح رئيسية تجنيها النخب الحاكمة من استمرار دعم دولة الاحتلال رغم جرائم الإبادة التي تقوم بها في غزة

الاستعمار الاستيطاني ونهب ثروات المنطقة

دوافع الدعم الغربي للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

هجمات إسرائيل تحول غزة إلى أكوام من النفايات، 7 أغسطس 2024 (الأناضول)

لندن ـ **موسى مهدي**

طبول الحرب الإقليمية يتردد صداها مرة أخرى في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. وفي خطوة تشير إلى خطورة الوضع في المنطقة، أبلغ وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن الأسبوع الماضي نظيره الإسرائيلي يوآف غالانت بنشر مجموعة حاملة الطائرات أبراهام لينكولن في المنطقة إلى جانب الغواصة الأميركية يو إس إس جورجيا. وأمس، ألغت الخطوط الجوية الأميركية رسمياً جميع رحلاتها من إسرائيل وإليها حتى إبريل 2025 وفق هيئة البث الإسرائيلية. كما وافقت إدارة جو بايدن يوم الثلاثاء على مبيعات أسلحة بقيمة 20 مليار دولار لإسرائيل. ويأتي هذا التصعيد تحسباً لانتقام إيراني محتمل رداً على اغتيال إسرائيل زعيم حماس إسماعيل هنية في طهران. وليست أميركا وحدها التي تدعم إسرائيل، حيث يلاحظ أن معظم الدول الغربية قدمت دعماً غير مشروط لإسرائيل في أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها خلال الأشهر العشرة الماضية في قطاع غزة.
ووفق بيانات مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، في نهاية مايو/ أيار الماضي، تلقت إسرائيل منذ تأسيسها، حوالي 310 مليارات دولار (معدلة بحسب التضخم) من إجمالي المساعدات الاقتصادية والعسكرية. كما قدمت الولايات المتحدة حزم مساعدات خارجية كبيرة للدول التي وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل مثل مصر والأردن.
ولا تدعم الدول الغربية الحكومة الإسرائيلية اقتصادياً وسياسياً فحسب، بل عسكرياً أيضاً. فمن ناحية، تقوم تلك الحكومات بتزويد إسرائيل بالأسلحة لمواصلة هجمات الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. ومن ثم هي متورطة تورطاً مباشراً في الحرب غير المتكافئة في فلسطين. ورغم أن لدى الكيان المحتل أقوى الجيوش في المنطقة كما تردد، يحظى كذلك بدعم عدد من أقوى جيوش العالم ليبيد مجموعة صغيرة من حركات المقاومة التي تطالب بحقها في العيش بسلام في أراضيها. ولاحظ خبراء، أن هذا الدعم يأتي لإسرائيل على الرغم من أن معظم الدول غير الغربية وقسم كبير من شعوب تلك الدول يعارضون السياسات المؤيدة لإسرائيل التي تنتهجها حكوماتهم العنصرية والمتطرفة، وهو ما يثير العديد من الأسئلة التي يجب طرحها، وهي لماذا تقدم الحكومات الغربية الدعم غير المشروط لنظام الفصل العنصري في إسرائيل على حساب الإضرار بمصالحها الوطنية وتتحرك تلقائياً ضد شعوبها؟
وفق محللين ومراقبين فإن هنالك عوامل أساسية وراء دعم النخب الغربية الحاكمة غير المحدود لإسرائيل وجرائمها في قطاع غزة. وهذه العوامل هي أولاً: المصالح الاقتصادية والمالية والجيوسياسية في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط. لقد كشفت عملية «طوفان الأقصى» وما تبعها من حملة توعية واسعة، أن إسرائيل في ما يخص الدول الغربية عبارة عن مشروع «استعمار استيطاني» لتحقيق أربعة أهداف رئيسية، وهي: الهيمنة على موارد المنطقة، والتحكم في موقعها الجغرافي الاستراتيجي للتجارة العالمية، والتحكم في النفط والبترودولار، وما يتبع ذلك من منافع في أسواق المال والتجارة المصرفية. على صعيد الموقع الجغرافي، توجد في منطقة الشرق الأوسط ثلاثة ممرات مائية رئيسية، وهي قناة السويس وباب المندب على البحر الأحمر وخليج هرمز. في هذا الشأن يقول الاقتصادي الأميركي مايكل هيدسونز، أستاذ الاقتصاد بجامعة ميزوري بولاية كنساس والخبير السابق في وول ستريت، «سيكون من الصعب المبالغة في تقدير مدى أهمية قناة السويس في مصر. فهي تربط التجارة العابرة من غرب آسيا إلى أوروبا، ومن البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط. وتمر عبر القناة حوالي 30% من جميع حاويات الشحن في العالم، ويمثل ذلك حوالي 12% من إجمالي التجارة العالمية لجميع السلع». وفي جنوب قناة السويس مباشرة، حيث يدخل البحر الأحمر إلى بحر العرب، هناك نقطة اختناق جيو استراتيجية حاسمة وهي مضيق باب المندب، قبالة سواحل اليمن. وهناك، يمر عبره أكثر من 6 ملايين برميل من النفط يومياً. وفق هيدسونز في تحليله بموقع « يورو آسيا» الصادر في 11 ديسمبر/كانون الأول 2023. كما يوجد في المنطقة كذلك خليج هرمز الذي يعد طريقاً رئيسياً لنقل النفط والغاز الطبيعي المسال عالمياً. ولهذا السبب، أصبح مضيق هرمز، نقطة الاختناق البحرية الرئيسية التي تربط الخليج العربي بخليج عمان، موضع اهتمام مراقبي التجارة. ويعتبر المضيق بالغ الأهمية لنقل النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي المسال. ويقول تحليل في مصرف «آي أن جي» الهولندي، نشر في 18 إبريل الماضي، إن السعودية والعراق والإمارات والكويت وإيران وقطر أنتجت نحو 22,8 مليون برميل من النفط يومياً، ويتم نقل حوالي 20 مليون برميل منها يومياً عبر هذا الطريق. ويعادل ذلك 20% من الاستهلاك العالمي من النفط الخام والمنتجات المكررة. أما العامل الثاني وراء الدعم الغربي القوي لدولة الاحتلال فهو النفط، حيث يرى محللون، أنه تاريخياً، حاولت الولايات المتحدة الهيمنة على هذه المنطقة من أجل الحفاظ على سيطرتها على إمدادات الطاقة، وضمان طرق التجارة العالمية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي. في هذا الشأن يقول البروفسور هيدسونز، إنه مع ضعف نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة في عالم متعدد الأقطاب بتزايد، أصبحت إسرائيل أكثر أهمية للولايات المتحدة في ممارسة الهيمنة في المنطقة. ويتابع، «يمكن للمرء أن يرى ذلك بوضوح في المناقشات حول أسعار النفط في أوبك، منظمة البلدان المصدرة للبترول، والتي تم توسيعها توسيعاً أساسياً لتنضم روسيا إلى أوبك وتصبح «أوبك +».
واليوم، تلعب السعودية وروسيا، العدو اللدود لواشنطن، دوراً رئيسياً في تحديد أسعار النفط العالمية. وهذا العامل يدفع الدول الغربية نحو المزيد من الدعم لحماية مصالحها النفطية عبر مساندة إسرائيل وتوطين هيمنتها على كامل المنطقة كما صرح بذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطابه الشهير في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك. ويقول البروفسور هيدسونز، «تاريخياً، كانت السعودية حليفاً مخلصاً للولايات المتحدة، لكن الرياض اتبعت بصورة متزايدة سياسة عدم انحياز في الآونة الأخيرة. والسبب وراء ذلك هو أن الصين أصبحت الآن أكبر شريك تجاري للرياض وأكبر مستورد للنفط العربي، في حين تضاءلت واردات الولايات المتحدة من النفط السعودي بسبب ما أحدثته ثورة النفط الصخري». وبسبب التوسع الهائل في الإنتاج وطفرة النفط الصخري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أنشأت الولايات المتحدة نفسها بوصفها واحدة من أكبر ثلاثة منتجين للنفط على وجه الأرض، مما قلل من حاجتها إلى النفط الخام من الخليج العربي. كما تعمل الصين، من خلال مبادرة الحزام والطريق، على إعادة مركز التجارة العالمية إلى آسيا والهيمنة على التجارة العالمية عبر توطيد علاقاتها بدول المنطقة. ولدى الصين تنسيق مع روسيا التي باتت جزءاً من منظمة أوبك. غني عن القول إن ما يسمى بالشرق الأوسط، أو غرب آسيا، لديه أكبر الاحتياطات في العالم من النفط والغاز، وتعتمد البنية التحتية الاقتصادية للعالم بالكامل اعتماداً كبيراً على الوقود الأحفوري. ورغم التوجه نحو مصادر الطاقة الجديدة لمكافحة تغير المناخ، لايزال الوقود الأحفوري يشكل أهمية بالغة للاقتصاد العالمي. وكان هدف واشنطن هو التأكد من قدرتها على الحفاظ على أسعار ثابتة للخامات البترولية في أسواق النفط العالمية. ويلاحظ أن السياسة المعلنة للجيش الأميركي منذ التسعينيات، أي نهاية الحرب الباردة وإطاحة الاتحاد السوفييتي، تحاول إحكام سيطرتها على كل مناطق العالم. وجاء ذلك بوضوح في عام 1992 فيما يسمى بمبدأ وولفويتز، الذي أقر في مجلس الأمن القومي الأميركي في العام نفسه. والذي يقول إن هدف الولايات المتحدة منع أي قوة معادية من السيطرة على منطقة ذات أهمية بالغة لمصالحنا، ومن ثم تعزيز الحواجز أمام عودة ظهور تهديد عالمي لمصالح الولايات المتحدة وحلفائنا. وتشمل هذه المناطق أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط والخليج العربي وأميركا اللاتينية.

> أمن إسرائيل يقوم على منع حدوث استقرار سياسي في المنطقة وهجرة الثروات العربية

67,3 مليار دولار كلفة الحرب

قدرت خبيرة اقتصادية إسرائيلية أن الحرب على غزة كلفت الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من 67,3 مليار دولار. ووفق وكالة الأناضول، قالت الرئيسة التنفيذية السابقة لبنك لئومي، راكيفيت روسك أميناح: «كلفت الحرب الاقتصاد أكثر من 250 مليار شيكل، وتريد مؤسسة الدفاع زيادة سنوية لا تقل عن 20 مليار شيكل». وأضافت: «العجز أكبر بكثير، لدينا أشخاص تم إجلاؤهم وجرحى والكثير من الاحتياجات الاقتصادية التي لا تحسب حتى في تكلفة الحرب».

استثمار تركي صيني في بطاريات السيارات الكهربائية

بكين ـ **العربي الجديد**

أعلنت شركة ييجيت آكو التركية عن توقيع اتفاق شراكة استراتيجية مع شركة غانفينغ لي إنيرجي الصينية، لإقامة مشروع مشترك لإنتاج بطاريات ليثيوم أيون في تركيا. وستقوم الشركتان بإنشاء منشأة جديدة لبطاريات الليثيوم بسعة إنتاجية تصل إلى 5 غيغاواط ساعة، وذلك باستثمار يقدر بنحو 500 مليون دولار، كما ذكرت الشركة التركية وفق موقع كايكسين غلوبال الصيني.
ويهدف المشروع إلى تلبية الطلب المتزايد على البطاريات في الأسواق التركية والدولية، ما يعزز من قدرة تركيا على أن تصبح مركزاً مهماً في صناعة البطاريات المتطورة.
وتجسد هذه الشراكة إقبال الشركات الصينية على توسيع استثماراتها في تركيا وتعزيز التعاون بين البلدين في المجالات التقنية والصناعية، ففي يوليو/تموز الماضي أبرمت شركة بي واي دي الصينية اتفاقاً مع تركيا لبناء مصنع جديد، فيما أبرمت شركتا فيستيل إليكترونيك وهيكونيكس إكو-إنرجي تكنولوجي اتفاقاً غير ملزم هذا الشهر لاستكشاف فرص التعاون في مجال تخزين الطاقة، حسب ما أوردته وكالة الأناضول. ويمثل هذا المشروع خطوة استراتيجية نحو تعزيز قدرة تركيا على تصنيع وتوريد البطاريات المتطورة التي تُستخدم في مجموعة متنوعة من التطبيقات، بما في ذلك السيارات الكهربائية وأنظمة تخزين الطاقة.

إعلان مشروع تصنيع سيارة بي واي دي في تركيا، 10 يوليو 2024 (أوليف اوز ترك/ الأناضول)

وول ستريت: مخاطر لجمارك ترامب على الاقتصاد

ترامب في حملته الانتخابية ببنسلفانيا، 17 أغسطس 2024 (Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

حذرت العديد من التقارير الصادرة عن الاقتصاديين في «وول ستريت» من أن خطط المرشح الرئاسي دونالد ترامب الخاصة بالتعريفات الجمركية يمكن أن تؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي بشكل كبير مع رفع أسعار المستهلكين. ووفق تقرير في صحيفة وول ستريت نشر يوم السبت الماضي فإنه في ظاهر الأمر، يقترح ترامب إجراء إصلاح جذري لسياسة التعريفات الجمركية الأميركية، بما يتجاوز بكثير ما فعله خلال سنواته الأربع الأولى في البيت الأبيض. وبدءاً من عام 2018، فرض ترامب تعريفات جمركية على سلع بقيمة 380 مليار دولار تقريباً، معظمها من الصين، وفقاً لمؤسسة الضرائب. واحتفظت إدارة بايدن بمعظم تلك التعريفات وأضافت رسوماً إضافية على ما يقرب من 18 مليار دولار من الواردات الصينية. وفي وقت سابق اقترح ترامب تحديد الرسوم الجمركية بنسبة 10%، مع استخدام الإيرادات لخفض العجز أو دفع تكاليف التخفيضات الضريبية الجديدة. وفي مكان آخر، أشار ترامب إلى أنه سيدعم فرض رسوم جمركية بنسبة 60% على الأقل على الواردات الصينية، لتقليل التجارة مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ولكن مثل هذه التعرفة الجمركية يمكن أن تقود إلى ارتفاع التضخم، وبالتالي تدفع البنك المركزي الأميركي لرفع سعر الفائدة مجدداً وتسبب أزمة في النمو الاقتصادي وفق التقارير الأخيرة.

توقعات بصعود الذهب إلى 3000 دولار

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تفوق أداء الذهب على سوق الأسهم الأميركية الأوسع هذا العام، وتتحول «وول ستريت» إلى اتجاه صعودي أكثر بشأن المعدن الثمين مع اقتراب بنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) من تخفيض أسعار الفائدة. وقفزت السبائك بنحو 21% في عام 2024، بينما ارتفع مؤشر S&P 500 بنسبة 16%. وفي يوم الجمعة، ارتفع الذهب بما يصل إلى 2,2% إلى مستوى قياسي جديد، متجاوزاً 2500 دولار للأونصة. ووفق بيانات «بلومبيرغ» المالية، كسب الذهب الجمعة في السوق الفورية أكثر من 51 دولاراً ليرتفع بنسبة 2% إلى 2508 دولارات للأوقية (الأونصة)، بينما كسب في العقود الآجلة لشهر ديسمبر/كانون الأول 45 دولاراً ليصل إلى 2537 دولاراً للأوقية. وبينما تراجعت المخاوف من الركود الأميركي خلال الأسبوع الماضي بعد أن أثار تقرير الرواتب الضعيف المخاوف، فقد أشارت المؤشرات الأخيرة إلى الضعف في مجالات رئيسية مثل بناء المنازل، وهو ما قد يبرر تخفيضات أكثر قوة في أسعار الفائدة من بنك الاحتياط الفيدرالي. ويرى محللون أن بورصات «وول ستريت» لا تزال هشة رغم الارتفاع الكبير الذي شهدته أسواق المال في نهاية الأسبوع، وهنالك مخاوف من تداعيات « فقاعة أسهم التقنية» التي ارتفعت بمستويات خرافية خلال العام الجاري. ويرتفع الذهب عادةً عندما تصبح الأصول التي تدر عائداً، مثل السندات، أقل جاذبية مع قتامة التوقعات بشأن أسعار الفائدة طويلة الأجل. ووفق تقرير مجلة فورتشن الأميركية، الصادر يوم السبت، رفعت شركة «كوميرز ريسيرش» الألمانية توقعاتها بشأن الذهب، وتوقعت ثلاثة تخفيضات في أسعار الفائدة الفيدرالية بحلول نهاية هذا العام وثلاثة تخفيضات أخرى في النصف الأول من عام 2025. وعلى العموم، يعد هذا تخفيضين إضافيين عما كان متوقعاً في السابق. ووفق تقرير «فورتشن»، كتب كبير محللي السلع الأولية، كارستن فريتش «بناء على ذلك، نتوقع أن يرتفع سعر الذهب أكثر إلى 2600 دولار بحلول منتصف العام المقبل». وقال محللون آخرون أكثر تفاؤلاً، منهم بارت ميليك، الرئيس العالمي لاستراتيجية السلع في شركة «تي دي سيكيورتيز TD SECURITIES» الأميركية لـ«بلومبيرغ» يوم الجمعة الماضي، إن الذهب قد يصل إلى 2700 دولار للأونصة، مشيراً إلى احتمالات تيسير البنك المركزي الأميركي للسياسة النقدية أكثر من التوقعات.
وفي الوقت نفسه، قال كبير مديري تطوير الأعمال في بورصة المعادن الثمينة الأميركية، باتريك ييب، لقناة «سي بي أس موني ووتش» الأميركية أواخر الشهر الماضي، إن الذهب قد يصل إلى 3000 دولار في أقرب وقت من العام المقبل، إذا استمر عدم اليقين الجيوسياسي، أو تخفيضات أسعار الفائدة، أو المزيد من الشراء من البنوك المركزية العالمية.

متجر ذهب في مدينة غيزهو بالصين، 29 يوليو 2024 (Getty)

رؤية

دعم عربي لإسرائيل وخذلان لغزة

عبد التواب بركات

في صفحات الخزي والعار، سيكتب المؤرخون لعدوان إسرائيل على قطاع غزة، المستمر منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، أنه في الوقت الذي كان فيه الجيش الصهيوني يرتكب المجازر اليومية والحصار الغاشم والتجويع الممنهج والإبادة الجماعية بحق المدنيين الأبرياء في قطاع غزة، كانت بعض الأنظمة العربية غير المسؤولة تدعم إسرائيل وجيشها سراً بإمدادات المواد الغذائية التي تعاني نقصاً حاداً فيها، ثم تعلن هذه الأنظمة أنها عاجزة عن إغاثة غزة بالمساعدات الغذائية والأدوية، وتطالب المجتمع الدولي بالوقوف في وجه إسرائيل ومنع الإبادة الجماعية وفك الحصار وإغاثة المظلومين.
وأصبح الدعم العربي لإسرائيل، الذي كان لا يصدق، حقيقة لا تقبل التشكيك، وزادت تعمّقاً بعد إصدار وزارة الصحة الإسرائيلية قراراً بوقف استيراد الفواكه والخضراوات من الأردن، وذلك بسبب اكتشاف جرثومة الكوليرا بمياه نهر اليرموك وفي المنتجات الزراعية المستوردة من هناك. هذا القرار الإسرائيلي رسّخ تصديق أي إنسان عربي أو مسلم أو أجنبي تلك الأخبار التي تتحدث عن الدعم العربي لإسرائيل في وقت العدوان، وافتضح أمر تلك الأنظمة التي تدعم إسرائيل في السر وتخذل غزة في العلن.
وفي تقرير لمعهد السلام لاتفاقيات أبراهام، وهو منظمة مؤيدة لإسرائيل مقرها الولايات المتحدة، أشاد بقوة الدعم التجاري من بعض الدول العربية لإسرائيل منذ بدء الحرب على غزة. وقال إن صادرات الدول «الغربية» إلى إسرائيل انخفضت بنسبة 18% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023، لكن صادرات الدول «العربية» انخفضت بنسبة 4% فقط. وبحسب التقرير، ارتفعت صادرات مصر لإسرائيل بنسبة 168%، وتضاعفت واردات إسرائيل من المغرب بأكثر 200% منذ بدء العدوان على غزة.
ومؤخراً، كشفت بيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي عن صادرات مصر والإمارات والأردن والمغرب لدولة الكيان بالتزامن مع عدوانها على غزة. حيث بلغت قيمة الصادرات من مصر إلى إسرائيل في شهر مايو/ أيار الماضي فقط نحو 25 مليون دولار، وخلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام بلغت من الإمارات نحو 1,2 مليار دولار، والأردن نحو 129,1 مليون دولار، والمغرب 7,4 ملايين دولار. وأكد موقع والاه العبري إنشاء الإمارات جسراً برياً عبر السعودية والأردن وصولاً إلى ميناء حيفا بطول 2000 كيلومتر يحمل شحنات تجارية لإجهاض محاولات الحوثي حصار إسرائيل لوقف عدوانها على غزة.
ومن المؤسف أن إسرائيل التي تفضح الحكومات العربية الداعمة لها بالتزامن مع عدوانها على غزة، نشرت صحف إسرائيلية تقارير عن الدول والشركات «الغربية» التي قطعت علاقاتها التجارية معها بسبب حرب الإبادة الجماعية التي تشنها دولة الاحتلال على غزة. وكشفت المنظمة البحرية الدولية عن تغيير 18 شركةً للشحن البحري مسار سفنها وتجارةٍ تبلغ قيمتُها 200 مليار دولار بعيداً عن البحر الأحمر وقناة السويس، خشية هجمات جماعة الحوثي اليمنية.
موقف تلك الحكومات يعاكس موقف شعوبها العربية التي قاطعت المنتجات الإسرائيلية والغربية الداعمة لإسرائيل، وتسببت في إغلاق فروع لسلاسل ماكدونالد وكارفور وستاربكس وكنتاكي وبيتزا هت في العديد من الدول العربية. وأين تلك الحكومات غير المسؤولة من موقف الحكومة التركية، وقد أوقفت تصدير الأغذية تماماً لإسرائيل في 2 مايو الماضي، بالرغم من أن صادرات تركيا إلى إسرائيل بلغت سبعة مليارات دولار في عام 2022، وفقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة للتجارة الدولية، وقد ضحت بها احتراماً لمشاعر شعبها الرافض العدوانَ الإسرائيلي.
حتى نقف على حجم الدعم والخدمات التي تقدمها بعض الحكومات العربية غير المسؤولة لإسرائيل، في ظل تكتم الحكومة الإسرائيلية الشديد على المعلومات التي تتصل بتداعيات الحرب على الداخل الإسرائيلي، نشرت صحيفة تايمز أوف إسرائيل (إبريل/ نيسان الماضي) مقالاً خطيراً بعنوان «منظمات الإغاثة الإسرائيلية تتدخل قبل عيد الفصح لعلاج أزمة الغذاء بسبب تداعيات الحرب»، ويكشف المقال معاناة الإسرائيليين من شح الغذاء وارتفاع الأسعار بعد هجوم المقاومة الفلسطينية على مستوطنات غلاف غزة.
تقول الصحيفة إن هجوم «حماس» تسبب في شلل الزراعة في إسرائيل، ولا يزال الإسرائيليون يشعرون بالصدمة، رغم مرور الأشهر الطويلة على بداية الحرب. ويجند المتطوعون في بنك الطعام في إسرائيل لتوفير الوجبات لعشرات آلاف الأسر التي أصبحت فقيرة وغير قادرة على تحمل تكاليف الوجبات، وقد هربوا من غلاف غزة والشمال بحقيبة الظهر فقط.
وكشفت الصحيفة لأول مرة عن خسارة قطاع الزراعة في إسرائيل في السابع من أكتوبر ما يقرب من 40% من قوتها العاملة، و30% من أراضي إسرائيل الزراعية، عندما أصبح المركز الزراعي في البلاد (تقصد غلاف غزة) منطقة للحرب وللموت والدمار الشامل. وتقول إن منظمة بني بريث إسرائيل، وهي منظمة خدمات يهودية دولية، تقود حملة لتوفير الطعام خلال عيد الفصح للإسرائيليين الذين فروا من المستوطنات بسبب الحرب. أما أطفال ونساء قطاع غزة، فلا يملكون منظمة خدمات إسلامية دولية تقدم لهم الطعام.
منظمة ليكيت إسرائيل، وهي عبارة عن بنك الطعام الإسرائيلي الذي يجمع الطعام ويوزعه على المحتاجين من خلال 200 منظمة غير ربحية، عملت على توفير الطعام لنحو 1,4 مليون إسرائيلي لا يستطيعون تحمل تكاليف الطعام الصحي حتى يناير/ كانون الثاني الماضي فقط.
يقع حوالي 20% من الأراضي الزراعية في إسرائيل في غلاف غزة. ووفقاً لمقال نشر في صحيفة غلوبس في منتصف أكتوبر/تشرين الأول نقلاً عن رئيس اتحاد المزارعين الإسرائيليين، فإن 75% من الخضراوات المستهلكة في إسرائيل و20% من الفاكهة و6,5% من الحليب تأتي من منطقة غلاف غزة، وتوقفت جميعها عن الإنتاج بعد السابع من أكتوبر. كل هذه الخسائر يمكن أن تثني نتنياهو عن الاستمرار في تدمير غزة وقتل المدنيين لولا دعم الحكومات العربية غير المسؤولة في توفير الأغذية البديلة.